

## أثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (1970-2014)

الدكتورة: زيرمي نعيمة

أستاذة محاضرة قسم ب-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة طاهري محمد بشار.

### الملخص:

تقوم هذه الورقة بمحاولة لدراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2014). بعد الامام بالجانب النظري لكل من الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، انتقلنا الى واقع كل منها في الجزائر. تم استعمال منهجية التكامل المتزامن لدراسة أثر والانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج الداخلي الخام للفرد باعتباره مقياس للنمو الاقتصادي، إذ بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية اتضح أنّ هناك خليط من درجات التكامل  $I(0)$  و  $I(1)$ ، ومن ثمّ كان اختيار اختبار نموذج الانحدار الذاتي الموزع الابطاء (ARDL) هو الأنسب من أجل تحديد هذه العلاقة. خلصت الدراسة القياسية الى وجود علاقة تكامل متزامن بين والانفتاح التجاري والاستثمار والاجني المباشر والناتج الداخلي الخام للفرد، لكن غابت العلاقة السببية بين متغيرات هذا النموذج. الكلمات المفتاحية: تحرير التجارة الجزائرية، الاستثمار الاجني المباشر، النمو الاقتصادي.

### Résumé :

Le but de Cet étude est de tester l'impact de la libération commerciale et des flux des investissements étrangers directs sur la croissance économique en Algérie durant la période (1970-2014). La partie théorique de cette étude a visé la définition des mots clé à savoir la libération du commerce, les investissements directs étrangers et la croissance économique, ensuite l'étude est passée aux étapes de libération commerciale en Algérie, les flux des investissements étrangers directs, ainsi que la croissance économique.

À l'aide du modèle ARDL on a testé l'impact de la libéralisation du commerce et des flux des investissements étrangers directs au produit intérieur brut par habitant, dont il existe une relation à long terme entre ces variables, mais sans lien de causalité entre eux.

**Mots clés:** la libéralisation du commerce extérieur algérien, les investissements directs étrangers, la croissance économique,

## مقدمة وإشكالية :

سعت الجزائر إلى تحرير التجارة الخارجية، حيث سنت العديد من القوانين، وتبنت كمًا هائلًا من الإصلاحات وأنشأت العديد من المؤسسات المؤطرة لهذا الانفتاح، وذلك من أجل تعظيم منافع هذا الانفتاح، بحيث تصل إلى معدلات نمو مقبولة، تمكنها من تقليل اعتمادها على الريع البترولي الذي بات يهدد اقتصادها في ظلّ تدبب أسعار النفط. من أجل توضيح ذلك كله جاءت هذه الورقة كمحاولة لدراسة قياسية لمعرفة أثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة (1970-2014)، فنطرح السؤال المتمثل في ماهو أثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ .

**هدف البحث:** يهدف هذا البحث لمعرفة أثر كل من الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2014) من خلال :

- دراسة التحرير التجاري في الجزائر.
- التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- واقع النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ربط العلاقة بين كل من التحرير التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر.

**أهمية البحث:** تنبع أهمية هذه الدراسة في أنها تمثل محاولة لدراسة قياسية لا حدى المراحل الأساسية للاقتصاد الجزائري وهي التحرير التجاري، كما أنّ نتائج هذا البحث يمكن أن تسهم بصورة فاعلة في تقييم التجربة وتوضيح جوانب القوة والضعف فيها خاصة وأنّ الجزائر ماضية قدما في المزيد من التحرير عن طريق خطواتها المتسارعة للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

**منهجية البحث:** تمّ استخدام المنهج الوصفي من أجل الاطار النظري للدراسة والممثل في كل من التحرير التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، ثمّ تحليل واقع هذه المتغيرات في الاقتصاد الجزائري، ثم استعنا بالنموذج القياسي لتوضيح أثر كل من التحرير التجاري ، والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

**هيكل البحث:** بناء على ما تقدم تناولت الدراسة الاطار التالي:

أولا: الإطار النظري للتحرير التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

ثانيا: الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر.

ثالثا: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أولاً: الإطار النظري للتحرير التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

## 1-1 التحرير التجاري:

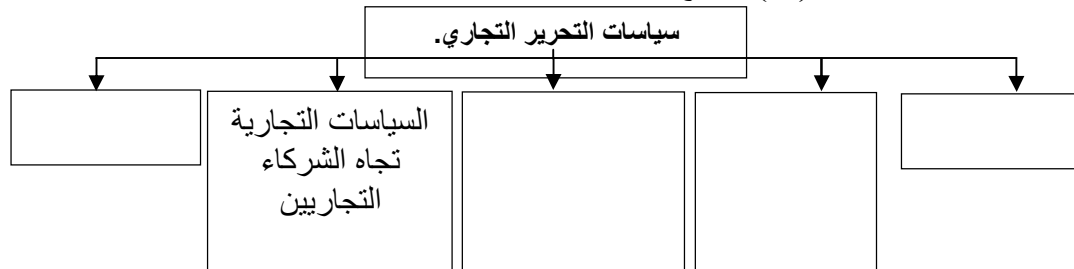
**1-1-1 مفهوم التحرير التجاري وسياساته:** يمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية على أنها جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي تجاه الواردات أو الصادرات، وهي عملية تستغرق وقتاً، ويشكل تحرير التجارة الخارجية مبدأً أساسياً من المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعمل هذه المنظمة على محاربة مختلف أشكال القيود الكمية، وتحويلها في مرحلة أولى إلى قيود تعريفية وتعمل في مرحلة ثنائية على الاتجاه نحو الانخفاض.<sup>184</sup>

وفقاً للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا فقد عرفت تسهيل التجارة بأنه "التبسيط المنظم للإجراءات والوثائق المستخدمة في التجارة الدولية بحيث تشمل الإجراءات التجارية جميع الأنشطة والممارسات الرسمية المتعلقة بجمع وتقديم ومعالجة البيانات المطلوبة لحركة السلعة الداخلة في التجارة الدولية"<sup>185</sup>. تتمثل أشكال تحرير التجارة في أربعة أشكال كالتالي:<sup>186</sup>

1. **التحرير من جانب واحد:** وفيه تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز الحمائية، حيث ترى أنها تصبح أكثر استفادة من التجارة الدولية من خلال خفض القيود أمام باقي الدول.
2. **التحرير الثنائي:** حيث تتفاوض دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة لتجارتهما معاً.
3. **التحرير الإقليمي:** وتقوم فيه مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الإقليمية فيما بينهما، بحيث تحصل الدول أعضاء التكتل على مزايا متبادلة في التبادل التجاري، وغالباً ما تكون هذه الترتيبات تشمل إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينهما.
4. **التحرير متعدد الأطراف:** وفيه يتم التحرير على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة لانضمام الدول إليها.

يتوقف نجاح برامج تحرير التجارة في أي بلد على مدى توفر المناخ الاقتصادي لذلك، إضافة إلى الاستقرار، ويعتمد برنامج تحرير التجارة على السياسات الملخصة في الشكل الموالي:

الشكل (01): أنواع سياسات تحرير التجارة الدولية.



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على المرجع ناجي التوني، قياس آثار النظام الجديد للتجارة العالمية على البلدان العربية، آفاق اقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 25، العدد 97، 2004، ص 22.

## 1-1-2 مزايا وعوائق التحرير التجاري.

## 2-1 مزايا التحرير التجاري: تتمثل مزايا التحرير التجاري من خلال<sup>187</sup>:

1. **زيادة التنافسية:** يؤدي تحرير التجارة الخارجية الى ازالة التشوهات في المبادلات الخارجية، فانفتاح التجارة الخارجية يعمل على دفع القوى التنافسية للمنتجين المحليين في اتجاه تحقيق أكثر مستويات الانتاج كفاءة.
2. **التقليص من التزامات الحكومة:** الناجمة عن تكفلها بإجراءات التجارة الخارجية من جهة وتحملها لتكاليف ناجمة عن التحديد الإداري لأسعار الصرف مما يجعل الحكومة تنصرف لمهام أخرى.
3. **المساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي:** ذلك أن عملية الاندماج تتطلب أسواقا واسعة.
4. **إضافة الى ما سبق،** تعمل التجارة على تعزيز وزيادة الثروة الكلية للمجتمع، بينما تعمل الحواجز أمام التجارة على خفضها مع ذلك لم تمارس التجارة الحرة دائما وفي كل مكان، ففي معظم الاوقات والأماكن كانت الاستثناء وليست القاعدة<sup>188</sup>. كما أن مزايا التحرير التجاري تظهر من خلال:
4. **التجارة والانتاج الكفاء:** إن التخصص والتجارة يتيحان للاقتصادات أن تنتج سلعا وخدمات أكثر كفاءة مما يتعين عليها إنتاجها بنفسها.<sup>189</sup> كما أننا لا يمكن أن ننسى أن مستوى الانتاج يتحدد بمجموعة من العوامل منها نوعية رأس المال والتقدم التقني والتجديد، وحجم السكان ونوعية اليد العاملة<sup>190</sup>.
5. **التجارة والاستهلاك الكفاء:** يستفيد المستهلكون من التجارة، أولا لأن السلع المستوردة يمكن أن تكون أرخص من مثيلاتها المنتجة محليا (وهو ما يحدث في الغالب)، وثانيا لأن المنافسة التي تثيرها الواردات أو مجرد التهديد الذي تطرحه، يحول دون تحميل المنتجين المحليين بتحميل سلع بأسعار باهظة.
6. **التجارة والابتكار:** تحت التجارة المفتوحة على الابتكار عن طريق تحفيز المنافسة في الإنتاج بين الشركات العاملة في نفس القطاع، وتعريض المؤسسات المحلية لأفضل الأفكار الجديدة الواردة من أنحاء العالم من أجل مواجهة المنافسة.
7. **تعزيز السلام العالمي:** قد تبدو العلاقة بين السلام العالمي والتجارة الدولية غريبة، أو ليس هناك علاقة، لكن الشواهد التاريخية أثبتت أن مشاكل التجارة الدولية قد أدت إلى حروب، ويرجع تحقيق السلام العالمي جزئيا إلى أساسين رئيسيين من أسس نظام التجارة العالمي الجديد، وهما حرية التجارة الدولية لتمرّ بين الدول بسهولة ويسر، ووجود إطار واضح ومحدد لحلّ النزاعات التي تحدث في مجال التجارة الدولية، ومن الجدير بالذكر أن نظام التجارة العالمي الجديد قد أدى إلى مزيد من الثقة والتعاون الدولي، وهذه الثقة والتعاون الدولي يلعبان دورا مهما في تحقيق السلام العالمي<sup>191</sup>.
8. **زيادة الثقة في الحكومات:** إنّ عدم الاستقرار هو أهم ما ميز السياسات الاقتصادية عموما والتجارية وسياسات الاستثمار خصوصا في العديد من الدول النامية، ضف الى ذلك عدم ملائمة متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة مع المتغيرات الدولية، مما نتج عنه عزوف المستثمرين المحليين والأجانب وانخفاض ثقتهم في الحكومات. كما يؤدي نظام الحصص إلى خلق الفساد، حيث أثبت الواقع العملي أن توزيع الحصص بين المستوردين تدخل فيه عوامل غير أخلاقية، وعليه فإنّ معظم الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة اتفقت

على عدم تشجيع نظام الحصص.

**2-1 عوائق التحرير التجاري:** تعتبر التجارة حرة في غياب الحواجز التي تعرف تدفق البضائع والخدمات بين البلدان، حيث تتمثل العوائق التجارية فيما يلي:

**الجدول (01): عوائق التحرير التجاري.**

نوع العائق	مضمونه
الحواجز الطبيعية	مثل تكاليف النقل والمواصلات، المسافات الطبيعية، العوائق الجغرافية (التضاريس الجبلية... الخ).
الحواجز الثقافية	اللغة، التقاليد، المواقف السلبية تجاه التجارة أو الاتصالات الأجنبية والممارسات التجارية المتشعبة.
حواجز السوق	المنافسة غير الشريفة، التجارة الاحتكارية أو استراتيجية المنافسة المحدودة، وأدوات تعظيم الأرباح للمؤسسات عابرة القوميات.
الحواجز السياسية	التعريفات (الرسوم الجمركية) والحصص أو تراخيص التصدير، وإعانات الإنتاج المحلي وخطر التصدير، ومخططات زيادة الإنتاج، القيود الفنية الإدارية، وقيود التصدير
نظم الخدمات ولوائحها	إنّ تجارة الخدمات تكون مقيدة باللوائح والنظم القومية مثل الحظر أو الحد من دخول المورد الأجنبي (البنوك وشركات التأمين،... الخ) أو القيود على عمليات التمويل الأجنبي ووضع حدود على حركة الأفراد العاملين في الخدمة الأجنبية.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على جراهم دونكلي، ترجمة مصطفى محمود، التجارة الحرة الاسطورة والواقع

والبدائل، الطبعة الاولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009، ص 23.

نشير الى أنّ العوائق غير الجمركية - والتي من الصعب تعريفها لتعددتها وتغيرها من وقت لآخر- في تزايد مستمر.<sup>192</sup> فهي تعتبر أنّها جميع الاساليب الغير تقليدية بجانب التعريفات الجمركية التي من الممكن أن تعرقل التجارة العالمية، نذكر على سبيل المثال قواعد المنشأ، العوائق البيروقراطية على الحدود، مثل أساليب الفحص حماية البيئة، وصحة الحيوان والانسان،... الخ.

**1-2 النمو الاقتصادي:**

**أولا- تعريف النمو الاقتصادي وخصائصه:** يشمل مفهوم النمو في كثير من الحالات النظرية بمعنى لا يزال أضيق، إذ يعني فقط تطبيق الزيادات في معدل رأس المال، أو الاستهلاكات منه<sup>193</sup>. وقد عرفه هيرشمان "A. Hirschman" أنه عملية دفع كامن للتوسع الاقتصادي تتميز بتغيرات في المؤشرات الاقتصادية أي تغيرات كمية فقط<sup>194</sup>. وحسب رأي أ. سيلام A. Sillem فالنمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة والحقيقية لمؤشر الأداء الاقتصادي<sup>195</sup>. كما قد يعني النمو الاقتصادي المزيد من الإنتاج أو زيادة في الدخل القومي كمتغير رئيسي، ولكنه قد يعني ليس فقط المزيد من الإنتاج، ولكن أيضا المزيد من الكفاءة<sup>196</sup>.

يتميز النمو الاقتصادي بستة خصائص لمعظم الدول المتقدمة حسب كوزنتس متمثلة في<sup>197</sup>:

1. المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني.
2. المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.
3. المعدلات المرتفعة للتحويل الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي.
4. المعدلات المرتفعة في التحويل الهيكلي الاقتصادي.
5. الامتداد الاقتصادي الدولي.

6. الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي.

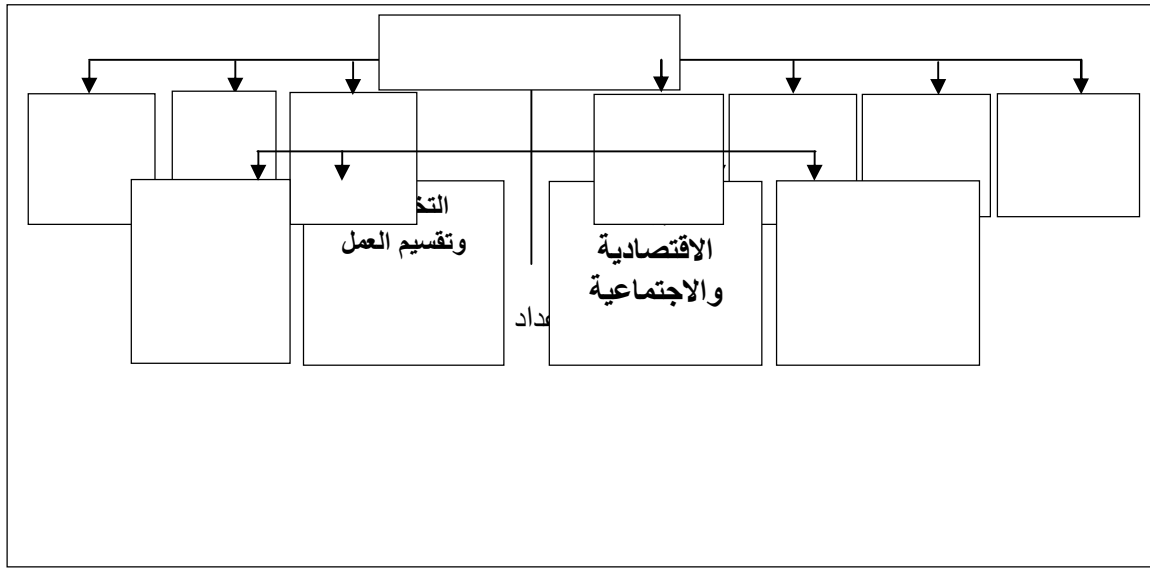
ثانياً- أنواع النمو الاقتصادي والعوائق التي تعترضه: يمكن تصنيف النمو إلى أنواع يلخصها الجدول الموالي:

الجدول (02): أنواع النمو الاقتصادي.

تعريفه	نوع النمو
نمو الدخل يفوق نمو السكان، وبالتالي ارتفاع الدخل الفردي، والانتقال من النمو الموسع إلى المكثف يمثل نقطة الانقلاب أين يتحول المجتمع تماما والظروف الاجتماعية تتحسن.	النمو المكثف
عرف هذا النوع في بعض الدول النامية، يحدث نتيجة لوجود أسباب طارئة عادة ما تكون خارجية، ويزول بزوالها، ليس له صفة الاستمرار، نتيجة لحدوث تطورات في تجارتها الخارجية، ولكن آثاره محدودة بسبب عدم استمرار أو انتظام العوامل التي أدت إليه، وأيضا كان بجهود النسق الاجتماعي، والثقافي في تلك الدول دورا كبيرا في عدم استيعاب هذا النمو.	النمو العابر
يحدث نتيجة تدخل الدولة بوضع استراتيجية للتخطيط الاقتصادي، ولهذا فإن فاعلية هذا النمو ترتبط بواقعية الخطط الاقتصادية ومرادفها، ومرونة هذه الخطط.	النمو المخطط
يتمثل في أن نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.	النمو الموسع
ينبع بشكل عفوي من القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني، دون إتباع أسلوب التخطيط العلمي على المستوى الوطني، ويتميز هذا النوع بالبطء والتدرج رغم مروره في بعض الأحيان بتقلبات قصيرة المدى.	النمو التلقائي <sup>198</sup>
في هذا النوع تزيد الثروة والقمع أيضا، في ظل غياب الديمقراطية إذ أن المشاركة السياسية حلم لا يتحقق، وحقوق الإنسان حلم صعب المنال، وذلك على الرغم من أن ثلثي العالم يعيشون من الناحية الشكلية في ظل أنظمة الديمقراطية.	النمو في غياب الديمقراطية
في ظل هذا النوع نلاحظ أن ارتفاع الدخل الوطني يزيد إلا أنه يكون مصحوبا عادة بارتفاع معدلات البطالة.	نمو بلا فرص عمل
إن الهوية الثقافية في اضمحلال مستمر، إذا يوجد حوالي عشر آلاف ثقافة متميزة في العالم، ولكن الكثير منها معرض للتهميش أو الفناء، أي أن الاقتصاد ينمو والبناء المادي يرتفع، لكنه يسحق في طريقه اعترافه بهويتهم الثقافية، والتي تكون زادا يمكن أن يفيد في عملية النمو ذاتها.	نمو بلا جذور
لا يستفيد منه إلا الأغنياء، يحدث في إطار العولمة التي تؤدي إلى انقسام العالم إلى ميسورين ومعدمين بين البلدان المتخلفة، وبين البلد الواحد أيضا.	نمو عديم الشفقة
يأكل الأخضر واليابس، حيث يستهلك الثروات الطبيعية، ويحرق الغابات ويكسح المناجم، ولا ينظر إلى المستقبل، أو الأجيال التي لم تولد بعد، أي يبني الحاضر على حساب المستقبل.	النمو بلا مستقبل
حسب "بجواتي" فإنه في الحالة التي يؤدي فيها النمو الناجم عن زيادة تراكم رأس المال والتقدم الفني إلى تدهور حاد في شروط التبادل التجاري، فإن الخسارة التي تلحق بالدخل الحقيقي في بلدان العالم الثالث، هي خسارة تفوق المكسب الأولي الذي تحقق في الدخل بسبب النمو نفسه، بحيث ينخفض مستوى المعيشة إلى ما دون المستوى السابق على النمو، كما أن زيادة التخصص في إنتاج المواد الأولية سيؤدي إلى تحسن وسائل إنتاجها، وبالتالي إلى تخفيض تكاليفها وتدهور شروط تبادلها التجاري فيؤدي إلى ما يسمى بحالة النمو البائس، إذ أن الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول النامية هي إنتاج المواد الأولية، وما تحققه من تخصص القاصرة عن تلبية الاحتياجات التنموية فيها.	النمو المرتبط بتدهور شروط التبادل التجاري

المصدر: من إعداد الباحثة<sup>199</sup>.

يعترض النمو الاقتصادي مجموعة من العوائق يلخصها الشكل الموالي:



تعاني العديد من بلدان العالم من الفقر من الموارد الطبيعية، والتربة الخصبة، ونقص الامطار والأنهار، كما أنها تقع في سلاسل جبلية مرتفعة، وبالتالي فهيتعاني من تكاليف النقل الباهظة، تخنق كل نشاط اقتصادي. إن ضعف في النظام المالي قد يساهم في حدوث صدمات أو أزمات مالية تنعكس سلبا على أداء الاقتصاد الحقيقي ونموه، ويفشل الدولة يفشل الاقتصاد، ويتدهور النمو الاقتصادي أيضا، إضافة الى أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والتصنيع في الدول المتقدمة دور كبير في التلوث البيئي، كما أن الأغنياء ينتقلون بالابتكار إلى مزيد من الثروة ثم إلى مزيد من الابتكار، وهو ما لا يستطيعه الفقراء، زد على ذلك فإن كل العوائق الثقافية أي كان نوعها والممارسة على الأقليات من شأنها أن تخلق فشلا لهذه الفئات، مما ينعكس على التطور الاقتصادي للمجتمع ككل. إن النمو السريع في عدد السكان يضع ضغوطا كبيرة على الموارد البيئية، فأفقر الأماكن، وكثير منها بها أكبر عقبات النمو الاقتصادي الحديث، ومنه فالفقر يعيق تراكم رأس المال، وبالتالي ينقص من معدلات النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للتخصص وتقسيم العمل فهو يؤدي إلى تحسين كمية ونوعية الإنتاج بنفس الكمية من المدخلات، وهو ما يعرف بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل، كذلك التقدم التكنولوجي يشكل أكثر من مجرد ظهور المخترعات، فإنه يعني الجهود المستمرة التي يبلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.

## 1-2 الاستثمار الأجنبي المباشر:

أولا-تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأسباب مناقلته من دولة الى اخرى:

الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يأخذ مجاله في بلد أجنبي وله درجات متفاوتة من المسؤولية في إدارة نشاط المنظمة التي تم الاستثمار فيها<sup>200</sup>. كما أن هناك من يعرفه على أنه يأخذ شكل إقامة شركة أو شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة اجنبية، سواء كان نشاطها انتاجيا أو تسويقيا، أو بيعيا أو خدميا... الخ، وموزع على عدد من الدول الأجنبية. ويميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن بقية الاستثمارات الأجنبية بسيطرة المستثمر الأجنبي على رأس المال وتقنيات الانتاج والادارة والمهارات الأخرى، وتختلف نسبة الملكية التي يمتلكها المستثمر الأجنبي في

أثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر  
الشركات الأجنبية في الخارج والتي تؤهله لأن يكون مستثمرا مباشرا من بلد الى آخر<sup>201</sup>. تتمثل أسباب مناقلة  
الاستثمارات من دولة الى أخرى<sup>202</sup>:

- الدولة الثانية توفر عائد أعلى على المدى الطويل قياسيا بما كان يتحقق في الدولة الاولى.
- حصول المستثمر في البلد الثاني على موجودات أكثر وبنفس حجم رأس المال الذي كان مستثمرا في البلد الأول.

يوضح الجدول الموالي أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

### الجدول (03): أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

المفهوم	الشكل
تعتبر هذا المشروع و عاتم شتر كة بينا المستثمر الأجنبيو المستثمر المحلي، و بنسب متفاوتة، و تتحدد و فقا لاتفاقات الشراء، و حسب القوانين المنظمة لتتم	امشتركة (الاستثمار المشترك)
و هذا الشكلنا الاستثمار اتيتيح التبعية و الهيمنة لاقتصادية من قبل المستثمر الأجنبي.	اتا الأجنبيةة بالكامليا لاقتصاد المضيف
و هيا لشركاات التي تمكشار بعكثيرة، فيبدو لمختلفة من العالم، حيث تتميز هذ هالشركاات بخصامة أعمالها و أنشطتها، و يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي	كألا متعددة الجنسية

المصدر: مصطفى العبد الله الكفري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري و آفاق المستقبل، 2010، ص 02.

### ثالثا- العوامل المحددة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر :

إنّ مناخ الاستثمار يعتمد بصورة رئيسية على محددات مختلفة يوضحها الشكل الموالي:

### الشكل (03) : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

اتار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر	تيسير الاعمال
- الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. - القوانين المتعلقة بالدخول والعمل. - معايير معاملة فروع الشركات الأجنبية. - سياسات العمل و هيكل الاسواق (لاسيما المنافسة و سياسات الدمج و التماسك) - الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.	- دعم و تعزيز الاستثمار و تتضمن تحسين المناخ الاستثماري - وسعة الدولة و توفير الخدمات التمويلية اللازمة. - الحوافز الاستثمارية. - التكلفة المنخفضة فيما يتعلق بالفساد و سوء الإدارة. - الراحة الاجتماعية كتوفر المدارس ثنائية اللغة و نوعية الحياة و غيرها. - خدمات ما بعد الاستثمار.
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر - السياسات التجارية (التعريف الجمركية، سياسات الحماية الوطنية) (ترابط ر و السياسات التجارية	عوامل السوق
عوامل السوق	- حجم السوق و معدل الدخل الفردي - معدل نمو السوق - المصدر: حساس خصر، الاستثمار الأجنبي - قدرة الوصول الى الأسواق العالمية
- كلفة الاصول و الموارد - كلفة التشغيل الأخرى مثل كلفة النقل - بقضايا التنمية في القطر الأجنبي - والاتصال و كلفة السلع الوسيطة	من خلال الشكل السابق نلاحظ

الاستثمار الأجنبي المباشر اضافة الى سياسات الاستثمار التي تتبعها الدولة مثل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي،  
القوانين المتعلقة بالدخول والعمل، معايير معاملة فروع الشركات الأجنبية، سياسات العمل و هيكل الأسواق  
(لاسيما المنافسة و سياسات الدمج و التماسك)، الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، سياسات



أثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

وبرامج الخوصصة، السياسات التجارية (التعريفية الجمركية، سياسات الحماية الوطنية، السياسات الضريبية.

## ثانيا- الآثار الايجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

تمثل الاستثمارات الأجنبية لبعض الدول وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية بينما يعتبرها البعض الآخر شكلا من الهيمنة والاستغلال والتخلف. يوضح الجدول الموالي أهم الآثار الايجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

### الجدول (04): الآثار الايجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

مزايا الاستثمارات الأجنبية	مساوئ الاستثمارات الأجنبية
- المساهمة في إعادة الهيكلة.	- المساس بقواعد المنافسة بسبب احتكار الشركات الأجنبية لبعض القطاعات الاقتصادية على حساب الشركات المحلية.
- نقل التكنولوجيا.	- عدم الأخذ بعين الاعتبار الأهداف التنموية للدولة المستقبلية لرؤوس الأموال الأجنبية.
- تحقيق التطور والتنمية في بعض القطاعات الاقتصادية أو انجاز مشاريع ذات أهمية للاقتصاد الوطني.	- عدم ملائمة بعض المنتجات مع الحاجيات الاستهلاكية المحلية.
- توازن ميزان المدفوعات.	- التأثير سلبا على ميزان المدفوعات خاصة عند الحصول على فوائد مبالغ فيها وتحويل هذه الفوائد الى الخارج.
- الاندماج في الاقتصاد العالمي.	- مراقبة بعض القطاعات الاستراتيجية بالنسبة لاقتصاديات البلدان النامية مثل قطاع المحروقات.
	- تحويل القدر الأكبر من الأرباح وفوائد الاستثمار الى دولة المستثمر.
	- انخفاض نسبة الأرباح والفوائد التي يستفيد منها الوطنيون.
	- الشركات الأجنبية تفرض ثقافة عالمية وقيم غربية على حساب العادات والتقاليد المحلية.

المصدر: عبيوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 162.

## ثانيا: الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر.

### 2-1 التحري التجاري في الجزائر :

2-1-1 أسباب التحري التجاري في الجزائر: هناك عدّة أسباب داخلية وأخرى خارجية دفعت الجزائر إلى التحري التجاري منها:

#### أ) الأسباب الخارجية:

1. التحولات الاقتصادية العالمية، والتي من أهمها وجود أسواق خارجية معتبرة، إضافة إلى النمو الهائل للاقتصاديات الغربية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وانعدام السيطرة على البنوك المركزية نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات، واختلال توزيع الثروات بين الفقراء والأغنياء.
2. انهيار الاتحاد السوفيتي: وذلك سنة 1989، وتوحيد الألمانيتين سنة 1990، أحدث صدمة على العالم عامة، وعلى الجزائر خاصة، إذ فرض عليها إعادة النظر في سياستها الاقتصادية بعد خروج العالم من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية التي تزعمها المعسكر الليبرالي، والذي فرض سياسته الاقتصادية على العالم بأسره.
3. الأزمة البترولية لسنة 1986: إنّ اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق 95% من إيرادات الصادرات و60% من إيرادات الميزانية أحدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986، إضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار - عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات - حيث وصل هذا الانخفاض إلى 05 دولار سنة 1986<sup>203</sup> بعدما كان 30 دولار في نهاية 1985، كما لم يتعد

أثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر  
 سعر البرميل 12 دولار بعدما كان 34 دولار في سنة 1981 و 29 دولار في سنة 1983<sup>204</sup>، وبالتالي  
 وقع الاقتصاد الجزائري في الأزمة.

(ب) الأسباب الداخلية: تضمنت الأسباب الداخلية مايلي:

1. أزمة المديونية: إن المخططات التنموية التي اتبعتها الجزائر والقائمة أساسا على الصناعات الثقيلة تطلبت مبالغ باهظة لتجسيدها، وبالتالي قامت باستثمارات مالية ضخمة تطلب تمويلها قروض معتبرة مقابل أن يتم تسديدها من إيرادات النفط، إلا أن سوء استعمال هذه القروض، أدى إلى فقدان التوازن في الاستثمار؛ وتطور الديون ومعدل خدمتها التي استنزفت الجزء الأكبر من الاحتياط من الذهب والعملات الأجنبية، من جهة والنمو الديمغرافي وعدم فعالية طرق التسيير، من جهة ثانية، كلها عوامل أدت إلى تصعيد الأزمة.
2. عجز الميزان التجاري: يعتبر الميزان التجاري أهم بنود ميزان المدفوعات، ومؤشر ذو أهمية بالغة للدلالة على الوضع الاقتصادي للدولة، فنجد أن الميزان التجاري كان في حالة عجز دائم خلال الفترة (1970-1979) ماعدا سنة 1974 و1979.

3. التضخم: تعد هذه الظاهرة من أعقد الظواهر في اقتصاديات الدول، ولقد عملت الجزائر على وضع سياسات مختلفة للحد منها خاصة وأما عرفت معدلات مختلفة للتضخم لم تقل عن 05% في هذه الفترة.

2-1-2 أسس التحرير التجاري: كان لعملية التحرير التجاري أسسا لا تكون إلا بها تمثلت فيما يلي:

أ. الخصوصية: أصبحت الخصوصية اجراء عملي بعد امضاء الجزائر اتفاقية ستانداي مع الصندوق النقد الدولي في 1994، والذي سمح بإعادة الجدولة للديون الرسمية مع "نادي باريس" والتفاوض بشأن جدولة الديون مع "نادي لندن"، ومنه بدأت الحكومة بتطبيق التعليمات المنصوص عليها من طرف صندوق النقد الدولي، وهذا يعني بداية الخصوصية<sup>205</sup>. حاولت الجزائر بدورها تفعيل الخصوصية بسنّ العديد من القوانين، إضافة إلى استحداث جهازين مكلفين بهذه العملية وهما: المجلس الوطني لمساهمات الدولة، والمجلس الوطني للخصوصية.

ب. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-1-3 مراحل التحرير التجاري في الجزائر:

رأت الدولة أن تسيير التجارة الخارجية بانتهاج سياسات مختلفة تتلاءم مع المرحلة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد، فعمدت لتخليها لمسيرتها التنموية إلى فرض الرقابة على التجارة الخارجية في مرحلة أولى، ثم احتكارها بعد ذلك، وبعدها وفي مرحلة التسعينات عرف تطورا سريعا-رافقتة ترسانة كبيرة من النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة للتجارة الخارجية- في المجال الاقتصادي خاصة مع تحرير التجارة الخارجية الذي نتج عنه تدفق سريع للمبادلات التجارية مراحل يلخص الجدول الموالي أهم مراحل التحرير التجاري في الجزائر:

### الجدول (05): مراحل التحرير التجاري في الجزائر.

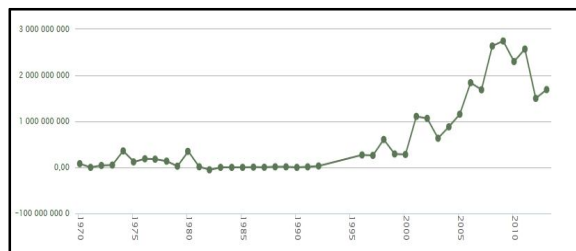
المرحلة	مضمونها
الرقابة على التجارة الخارجية 1967-1969	اعتمدت الجزائر جملة من القوانين والمراسيم، حاولت من خلالها تنظيم التجارة الخارجية معتمدة على مبدأ الرقابة، وتعتبر هذه المرحلة كبدائية لأول مخطط تبنته الجزائر
احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970-1989	ابتداء من جويلية 1971 تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كواحد حسب المنتج المتخصص في هو الهدف من هذا الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركز يهتم والاقتصادي والاجتماعي، وكنتيجة لذلك كانت أكثر من 80% من الواردات تحت رقابة الدولة.
التحرير المقيد 1990	تبرز هذه المرحلة من خلال اصدار قانون القرض والنقد 10-90 لسنة 1990 والذي شمل تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تلاه في نفس السنة اصدار قانون 92/16 المؤرخ في 07/08/1990 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990، وحسب المادة 41 منه قررت الدولة لأول مرة أنه أصبح استيراد السلع لإعادة بيعها أمرا مسموحا به للمتعاملين التجاريين، حيث ظل هذا الانفتاح مقيدا وجزئيا.
تحرير التجارة الخارجية (1990-1991)	ألغت الدولة الاحتكار على التجارة الخارجية بإصدارها للمرسوم التنفيذي رقم 91/37 الصادر في 13/02/1991، وأكدت على تحرير التجارة الخارجية كما ألغت شهادات الاستيراد والتصدير.
العودة الى التقييد والمراقبة الخارجية 1992	سادت الفوضى بعد المرسوم رقم 91/37 الصادر في 13/02/1991 في تخليص المعاملات وسادت أنواع من البيروقراطية، بالتالي تدخلت الحكومة بإصدارها للتعليمية رقم 625 وتراجعت عن امتيازاتها الممنوحة في ميدان التجارة الخارجية.
مرحلة التحرير التام منذ 1994	بدأت العلاقة مع صندوق النقد الدولي من خلال الإصلاحات التي قامت بها الجزائر حيث فرض تحرير التجارة ضمن شروط الاتفاقية، إضافة الى سعي الجزائر الى الدخول الى المنظمة العالمية للتجارة.

المصدر: من إعداد الباحثة<sup>206</sup>.

### 2-2 الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

من أجل خلق مناخ استثماري جديد، وضعت الجزائر كافة الشروط من حيث الإمكانيات البشرية والطبيعية، كما أنها سنت القوانين التي من شأنها ترقية هذا الاستثمار وذلك في 1993<sup>207</sup>. كان أهم ما ميز هذا القانون أنه جاء أكثر تنظيما للاستثمارات فتماشت مع التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر آنذاك، ثم في 2001 تمحور مضمونها حول إلغاء المميزات التي كان يستحوذ عليها المستثمر العام على حساب المستثمر الخاص، كما أنها ألغت المميزات التي كانت بينهما، إضافة إلى وضع حد لتدخلات الدولة في منح بعض الامتيازات الضريبية، الجمركية والمالية من أجل جذب الاستثمار الخاص لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي. يوضح الجدول الموالي تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1970-2010:

الشكل (04): الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بالدولار



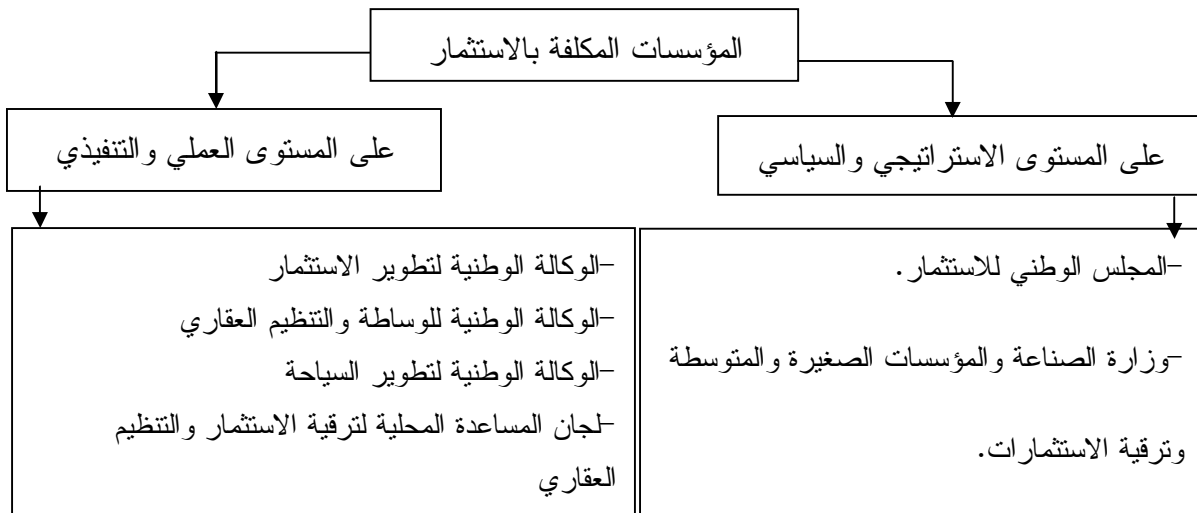
المصدر:

[perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=DZA&codeStat=BX.KLT.DINV.CD.WD&codeStat2=x](http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=DZA&codeStat=BX.KLT.DINV.CD.WD&codeStat2=x)  
consulter le 02/02/2015

من خلال الشكل نلاحظ تطور الاستثمارات الأجنبية في الجزائر انطلاقا من سنة 1970 الى غاية 2010،

أثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر  
فبالنسبة للفترة 1970-1990 ظل تقريبا ثابتا، ثم ابتداء من سنة 2002 شهد تطورا نوعا ما، كما شهد كذلك تطورا واضحا خلال الفترة 2005-2010، نتيجة للإصلاحات التي سعت الجزائر الى تطبيقها. إضافة الى أنها وضعت مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالعمارة الصناعي، وذلك بإعداد استراتيجية واضحة لعرض الاراضي وتحديد سعر توازني لها، مع تخفيض اجراءات الحصول على العمارة الصناعي وتقليص فترة التسليم<sup>208</sup>. لكن الى حد الآن فإن الادخار الميزاني على الاغلب غير موجود أو غير كاف<sup>209</sup>، كما أن الادخار الوطني محدود للغاية ومن تم لا بد من تنشيط دورة الاستثمار الخاص محليا أو أجنبيا، وهو ما يدفع السلطة مرة أخرى الى تبني اصلاحات تشريعية تسمح بتوفير آليات ميسرة من أجل أعمال جذب للاستثمار خاصة منها الأجنبي<sup>210</sup>. يستقطب الاقتصاد الجزائري عدد قليل من الاستثمارات الأجنبية لأن قاعدة 51/49 التي تحرم المستثمر الأجنبي من الحيازة على الأغلبية لرأس مال المؤسسة، وتجبره على مشاركة شريك محلي. بالنسبة للاطار المؤسساتي وضعت الدولة مجموعة من الوكالات التي تسهر على ترقية ودعم الاستثمار منها وكالة ترقية ودعم الاستثمار، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار، من ناحية الاصلاح المؤسساتي، إضافة الى اصلاح النظام القضائي والمالي واصلاح النظام الجمركي والضريبي عن طريق التخفيض الكلي أو الجزئي للضرائب، وتسهيل الاجراءات الجمركية، مثلما يوضحه الشكل الموالي:

### الشكل (05): المؤسسات المكلفة بالاستثمار في الجزائر.



المصدر: من إعداد الباحث

### 2-3 النمو الاقتصادي في الجزائر:

2-3-1 النمو الاقتصادي خلال مرحلة التخطيط (1967-1989): كان النموذج المتبع خلال الفترة (1965-1979) هو استراتيجية النمو غير المتوازن ليس بمفهوم نمو جميع قطاعات النشاط الاقتصادي في نفس الوقت، وإنما بتحقيق النمو بقيادة قطاع نشاط اقتصادي محرك لبقية قطاعات النشاط الأخرى حيث عمدت الى الصناعات القاعدية في أداء دور القيادة<sup>211</sup>. لكن أدى الاهتمام بالصناعة في هذه الفترة الى اهمال

أثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر  
الزراعة التي ضعفت مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، ومع النمو السكاني السريع، ترسخت التبعية الغذائية كصفة في الاقتصاد الجزائري. ابتداء من الثمانينات، بدأت الاستثمارات الموجهة إلى الصناعة تقل، حيث وصلت إلى 32.8% في الخماسي الأول، ثم في الخماسي الثاني قدرت بـ 31.6%، أما الزراعة فقد زادت حصتها نسبياً وأصبحت 9.9% في الخماسي الأول، و31.6% في الخماسي الثاني. بدأت الدولة باستراتيجية الشراء المكثف للسلع الاستهلاكية الضرورية وغير الضرورية تحت شعار "من أجل حياة أفضل"، وكان ذلك طبعاً على حساب الاستثمار والتشغيل<sup>212</sup>. فحدث الاختلال نتيجة لضعف الطاقات الانتاجية وتدهورت عائدات المؤسسات الصناعية، ولجأت الجزائر إلى الاستدانة. بالنسبة للناتج الداخلي الخام، نجد أهتماميز خلال المرحلة (1967-1979) بارتفاع من حيث القيمة ترتب عنها زيادة في الدخل الوطني. كان للزيادة في حصيلة الصادرات من العائدات النفطية، نتيجة لارتفاع في أسعار البترول دوراً كبيراً في ارتفاع الناتج، الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات وفوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة مما أكسب هذا القطاع أهمية كبرى في تجديد استراتيجية التنمية في الجزائر. لكن في كل هزة بترولية يهتز الاقتصاد الجزائري ويفقد توازنه، حيث على الرغم من زيادة إيرادات الجزائر من صادرات البترول بأكبر من سبعة أمثالها بين 1960 و1970 فقد أدى تدهور إنتاجها الزراعي إلى تحقيق معدل للنمو متواضع للغاية خلال الستينات.<sup>213</sup>

**2-3-2 نمو خلال مرحلة الإصلاحات (1989-1999):** ابتداء من سنة 1986، أدركت السلطات أنه لا بد من إجراء تعديلات قانونية تسمح بمشاركة أوسع للرأسمال الأجنبي مقارنة مع ما كان عليه في ظل الاقتصاد الموجه، وبالتالي ضرورة الانفتاح أكثر على الاستثمار الأجنبي. في ظل هذه المعطيات الجديدة للاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة، ومع تفاقم الديون، لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي حيث ابتداء من 1995، تاريخ برنامج التعديل الهيكلي للفترة 1995/03/31 إلى 1998/04/01، حيث نلاحظ عودة الانتعاش النسبي للنمو، فوصل أعلى نسبة له إلى غاية 5.10% في سنة 1998، نظراً للإصلاحات التي قامت بها الجزائر في هذه الفترة، كما يعود أن تطور الناتج الداخلي الخام مع نهاية التسعينات إلى الاعتماد على النفط بنسبة كبيرة خاصة مع ارتفاع أسعاره في الأسواق الدولية، إضافة إلى نمو قطاع الأشغال العمومية والخدمات. أما بالنسبة للناتج الداخلي الخام للفرد، فلم يعرف معدلات سلبية، وبلغ أعلى نسبة له 7.78% في 1995، بينما وصل أدنى مستوياته في 1991 بـ 1.20%.

أدت مجهودات التنمية إلى تحقيق إنجازات جديرة بالملاحظة في عدة ميادين، وإلى إحداث تحويلات عميقة في الاقتصاد الجزائري، إلا أن النتائج المحصل عليها لم تكن في مستوى المجهودات المبذولة. إن منطلق النمو يأتي من الاستثمار، وتحريك الطاقات الانتاجية بشكل مستمر وهذا يعني تفعيل الطلب الكلي عن طريق سياسة نقدية توسعية. لكن بلوغ معدلات التضخم حدوده القصوى سني 1994-1995 استدعى تطبيق سياسة نقدية انكماشية، أي تقليص حجم الطلب الكلي بدلا من تنشيطه، كما أن جهود الجهاز الانتاجي وعدم مرونته من شأنه أن يجعل جانب العرض الكلي لا يستجيب بالوتيرة نفسها لزيادة الطلب الكلي، الأمر الذي

أثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر  
 نتج عنه تضخم في الاقتصاد<sup>214</sup>. إضافة إلى أن حجم القروض المقدمة للاقتصاد قد زادت بنسبة 8.83% في سنة 1994، إلا أنه تم تسجيل معدل نمو اقتصادي سالب خلال هذه السنة، الأمر الذي يعني أن حجم القروض التي ساهمت في زيادة التوسع النقدي لا تقابلها زيادة حقيقية في حجم السلع والخدمات نظرا إلى عجز الجهاز الانتاجي عن تحسين إنتاجيته.<sup>215</sup>

خلال هذا التخطيط المركزي، كانت الدولة المنتج والمستثمر الوحيد في الحياة الاقتصادية، فقد كان هدفها التصنيع وبسرعة كبيرة من خلال الاعتماد على القطاع العمومي، ومن ثم المؤسسة الوطنية، فالهيمنة الخانقة للدولة والمركزية التي فرضتها على الاقتصاد بصفة عامة وعلى التجارة الخارجية بصفة خاصة، ورغم مساوئها، إلا أنه أدخل الدولة في دائرة التصنيع، بعد أكثر من 20 سنة من التمويل والانفاق، كان المصدر الاساسي في ذلك هو ريع المحروقات الذي منح إمكانية القيام بالإنجازات المادية<sup>216</sup>، وارتفاع المستوى المعيشي رغم النمو الديمغرافي المتزايد للسكان، لكن هذه الموارد نفسها خلقت في آخر الثمانينات أزمة حادة ظهر بعدها الاقتصاد الجزائري على حقيقته، أي ظهرت هشاشته.

كل المخططات التي انتهجتها الجزائر لم تحقق ما كان مرجواً منها خاصة في ظل أزمة 1986، وما صاحبها من انهيار للاقتصاد الوطني نظراً لاعتماده على البترول، فبفشل المخططات التنموية أصبح مفروضاً على الدول إعادة النظر في السياسة المنتهجة على مستوى الاقتصاد، وبالتالي على مستوى التجارة الخارجية، وقد تمثلت هذه السياسة المختارة في الانفتاح الاقتصادي الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاقتصادية، وهو ما معناه أن يدعم النمو ويخلق مناصب عمل.<sup>217</sup>

**2-3-3 تقييم النمو الاقتصادي خلال برامج الانعاش ودعم النمو:** هدفت سياسة الإنعاش إلى تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق رفع الانفاق العمومي خلال فترة محددة، وهي عبارة عن سياسة كثرية تؤثر على النمو من خلال زيادة الطلب الكلي، الذي يؤدي إلى زيادة العرض الكلي، وبالتالي رفع معدل النمو، باعتبار أن معدل النمو المسجل قبل تطبيق هذه البرامج لم تكن لتسهم بتحقيق انطلاقة اقتصادية قوية ومستدامة. تميزت أهداف برنامج دعم النمو عن أهداف برنامج الانعاش كونها مقيدة بأرقام محددة، وبآجال ترتبط بعمر البرنامج، مما يضفي نوع من الالتزام الأخلاقي.<sup>218</sup>

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداءً من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعاً من الراحة المالية على هذه الفترة، والتي تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة تنموية، حيث أن مبالغ المخططات عبرت عن رغبة الدولة في انتهاز سياسة ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية الكبرى<sup>219</sup>. يعتبر معدل النمو في الجزائر أقل من المعدل العالمي (4.5%)، وأقل من المعدل المتوسط للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2010: 4.8% و 2011: 4.4%)، مما يبرز أن الاقتصاد الجزائري يعكس أقل من طاقته، هذا يعني أن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الوصاية لم تحقق بعد أهدافها بالرغم من الغلاف المالي الذي ضخ في جسم الاقتصاد (500 مليار دولار سنة 2000 إلى غاية نهاية 2014)<sup>220</sup>.

أثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

كل تلك الجهود لا تنفي أن الجزائر فشلت في الاقلاع اقتصاديا، وخصوصا بعد أن قامت الحكومة بتقييم العواقب التي تترتب على الجزائر من الأزمة الاقتصادية العالمية، وتم حصر مجموعة من التهديدات من بينها: نمو كثيف للواردات، وزيادة المزايا الممنوحة للاستثمار الأجنبي، وتهميش الإنتاج المحلي نتيجة تفكيك التعريف غير منطقي أحيانا، والقروض الممنوحة للتجارة، وظهور أشكال متعددة من الغش في قطاع الجمارك والضرائب والخدمات الاجتماعية.<sup>221</sup> فكل السياسات تجاهلت حتى الآن بعض المبادئ والعوامل الأساسية التي أعطت نتائج في العديد من البلدان، هذه القيم الأساسية التي تخص الحكم الرشيد، بما في ذلك إشراك جميع الطبقات الاجتماعية، والشفافية في إدارة الأعمال، وكفاءة ومصداقية الإدارة والاستقرار السياسي، مصحوبة بسياسة اقتصادية تعنى بالتوازنات الكبرى ومعدلات تضخم منخفضة، والتسيير الفعال للأموال العامة لتطوير البنية التحتية الأساسية، والجودة في مجالات الصحة والتعليم، وتوجيه الاستثمار العام والخاص نحو قطاع الصناعات الانتاجية.<sup>222</sup>

رغم طرح برامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي من أجل تنويع الاقتصاد الجزائري، إلا أنه مازال ريعيا، ورغم تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر والشراكة الأجنبية إلا أن المستثمرين الأجانب مازالوا يجدون صعوبات في عملية الاستثمار بسبب القرارات التي اتخذتها الحكومة لتدعيم المنتج المحلي وحماية الاقتصاد.

### ثالثا - دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر:

نهدف من خلال هذا الجزء إلى قياس أثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر. أولا سنقوم بدراسة الاستقرارية والجذر الوحدوي، ثم تقدير معادلات المتغيرات، وبعدها تشكيل نموذج للتكامل المتزامن بين هذه المتغيرات في المدى الطويل، من خلال تحديد عدد علاقات التكامل، إضافة إلى تحديد نوعية العلاقة في المدى القصير بينها باستخدام اختبار العلاقات السببية، وتحليل دوال الاستجابة الدفعية.

**3-1- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:** نبدأ باختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، الذي يعتمد على اختبار الجذور الوحدوية *Unit Root Test*، باستخدام اختبار فيليبس بيرون *Phillips Perron*، ومن خلال استخدام برنامج *EViews8*. قبل إجراء الاختبارات نعرف متغيرات الدراسة كما يلي:

*Lgrow*: لوغاريتم النمو الاقتصادي؛ *Lindouv*: لوغاريتم الانفتاح التجاري؛ *Lfdi*: لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر.

استخدمت القيم المعطاة في الجدول الموالي من أجل بناء النموذج:

الجدول (06): الإحصائيات المتعلقة بالدراسة القياسية (القيم بالدولار)

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
<i>PIB/h</i>	1935	1669	2071	2092	2189	2737	2357	2412	2670	2609	2609
الاستثمارات	80,12	0,6	41,49	51	358	119	187	178,45	135,15	25,69	348,67
الانفتاح التجاري	51,23	46,11	46,18	57,09	74,24	76,85	70,17	72,33	65,7	64,01	64,68
السنوات	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
<i>PIB/h</i>	2604	2682	2736	2798	2813	2742	2645	2547	2590	2544	2453
الاستثمارات	13,21	53,6	0,42	0,8	0,4	5,32	3,71	13,02	12,09	40	80

أثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

52,72	48,38	47,15	38,11	32,68	36,03	50,33	53,18	53,74	59,92	65,46	الانفتاح التجاري
2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	السنوات
2676	2567	2487	2468	2427	2345	2359	2307	2266	2335	2439	PIB/h
1 065,00	1 107,90	280,1	291,6	606,6	260	270	0	0	0	30	الاستثمارات
60,48	57,85	62,53	50,49	45,09	52,24	53,71	55,19	48,58	44,92	49,19	الانفتاح التجاري
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	السنوات
3241	3215	3172	3144	3091	3098	3092	3041	3039	2912	2831	PIB/h
1 499,00	2 581,00	2 571,00	2 264,00	2 746,40	2 593,60	1 661,80	1 795,40	1 081,10	881,9	633,7	الاستثمارات
63,42	66,85	67,71	69,86	87,99	83,6	70,68	70,55	71,92	65,72	62,14	الانفتاح التجاري

من اعداد الباحثة انطلاقا من :

- <http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur> -
- <http://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960/> -
- مركز الاحصائيات والاعلام الالي للجمارك -
- <http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=DZA&codeTheme=2&codeStat=NY.GDP.PCAP.KDPIB> -
- ع عليه يوم 2012/12/04 -
- <http://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects/data?variable=BNCABFUND&region=MNA> consulter le 06/06/2015. -
- <http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur> -
- ministère des finances algériennes -

كما تمّت صياغة وتقدير النماذج كالتالي:  
بالنسبة للوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر (I<sub>fdi</sub>):

بالنسبة للوغاريتم النمو الاقتصادي (I<sub>grow</sub>):

بالنسبة للوغاريتم الانفتاح التجاري (I<sub>lindouv</sub>):

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، يعطي الجدول الموالي النتائج التالية:

الجدول رقم (07): اختبار الجذر الوحدوي لمتغيرات الدراسة

اختبار Phillips Perron (مع ثابت واتجاه)		رتبة التكامل	متغيرات الدراسة
الفروق الأولى	المستوى		
----	-7.111397*	(0)	L <sub>grow</sub>
*-4.734062	-2.021562	(1)	L <sub>lindouv</sub>
*-11.11404	-3.028281	(1)	L <sub>fdi</sub>

المصدر: مخرجات برنامج EViews8



ملاحظة: \* تعني ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%

تبين النتائج في هذا الجدول أن هناك خليط من درجات التكامل  $I(1)$  و  $I(0)$ ، حيث نجد أن كل من الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر مستقرة من الدرجة  $I(1)$ ، أما متغير النمو الاقتصادي فهو مستقر من الدرجة  $I(0)$ ، بناءً على النتائج التي توصلنا إليها نستنتج أن اختبار نموذج الانحدار الذاتي الموزع الابطاء (ARDL) هو الأنسب من أجل تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

### 3-2- اختبار التكامل المتزامن لمنهج الحدود ARDL:

تمزج نماذج (ARDL) بين نموذج (AR)، ونموذج الابطاء الموزع المحدود<sup>223</sup>، وهي منهجية حديثة طورها كل من (Pesaran (1997), Shinand and Sun, (1998)، يتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها<sup>224</sup>. بمعنى أن هذا الاختبار يمكن تطبيقه دون الأخذ بعين الاعتبار إذا ما كانت السلاسل الزمنية قيد الدراسة مستقرة عند مستوياتها  $I(0)$  أو متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$ ، أو حتى خليط من الاثنين معاً. يقدم نموذج ARDL قيمتين لاختبار ومقارنة القيم المقدرة احصائياً هما (upper and lower critical value of F)، وستكون فرضية العدم: عدم وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات في قيمتها الأساسية (lagged level variables) المقدرة، عندما تكون (F) المحسوبة أقل من العليا، والفرضية البديلة هي وجود علاقة مستقرة طويلة الاجل عندما  $(F^u > F^t)$ . ويستخدم ARDL مجموعة من المعايير لاختبار مدد التباطؤ الزمني المثلى التي تؤدي الى الغاء الارتباط المتسلسل أو الذاتي في الأخطاء العشوائية، وهي معيار شوارز (Schwars Criteria (SC)، واكيكي (Akaike Criteria (AIC))<sup>225</sup>.

باستخدام نموذج منهج الحدود ARDL لاختبار واكتشاف العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات، يأخذ نموذج الدراسة الصيغ التالية:

$$\Delta \lgrow_t = \alpha_0 +$$

$$\Delta \text{lindouv}_t = \beta_0 +$$

$$\Delta \text{lfdi}_t = \varphi_0 + \sum_{i=1}^n$$

حيث يشير الرمز  $\Delta$  عن الفروق الأولى للمتغير.

بعد تقدير معادلة النموذج، يتم حساب اختبار والد (Wald test (F-statistic) من أجل تمييز العلاقة في المدى الطويل بين المتغيرات المعنية.

يمكن لهذا الاختبار القيام بفرض قيود على معاملات طويلة الاجل المقدرة للنموذج، والفرضيات العدمية والبديلة للنماذج كما يلي:

أثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

$$H_0: (\alpha_4 = \alpha_5 = \alpha_6 = 0), H_1: (\alpha_4 \neq \alpha_5 \neq \alpha_6 \neq 0) \text{ 1Equation}$$

$$H_0: (\beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = 0), H_1: (\beta_4 \neq \beta_5 \neq \beta_6 \neq 0) \text{ 2Equation}$$

$$H_0: (\varphi_4 = \varphi_5 = \varphi_6 = 0), H_1: (\varphi_4 \neq \varphi_5 \neq \varphi_6 \neq 0) \text{ 3Equation}$$

حيث:

$H_0$ : لا توجد هناك علاقة في المدى الطويل.

$H_1$ : توجد علاقة في المدى الطويل.

لتحديد عدد فترات الإبطاء المثلى في نموذج VAR على أساس أصغر قيمة يأخذ بها معيار *Schwarz* و *Akaike* وباقي المعايير الأخرى في نموذج VAR، يبين الجدول التالي حساب عدد التأخرات المناسبة للنموذج:

### الجدول رقم (08): حساب عدد التأخرات وفق نماذج الانحدار الذاتي VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-62.80915	NA	0.105835	6.267538	6.416756	6.299922
1	-23.82086	63.12390	0.006170	3.411511	4.008381	3.541047
2	-7.459573	21.81505*	0.003267*	2.710436*	3.754958*	2.937124*

المصدر: مخرجات برنامج EViews8

\* يشير إلى عدد التأخرات المختارة بناءً على المعايير المعتمدة.

من خلال هذا الجدول أكدت كافة المعايير المعتمدة أن عدد التأخرات المثلى للنماذج هي  $P=2$ .

بعد القيام باختبار (*Waldtest*) لمستوى المتغيرات المتباطئة في المعادلات السابقة، حصلنا على النتائج الموضحة

في الجدول التالي:

### الجدول رقم (09): نتائج اختبار منهج الحدود ARDL

المعادلات	إحصائية فيشر المحسوبة	الاحتمال	القرار
D(lgrow)	*4.740775	0.0091	وجود التكامل المتزامن
D(lindouv)	3.160041	0.0415	عدم وجود التكامل المتزامن
D(lfdi)	0.982510	0.3998	عدم وجود التكامل المتزامن
القيم الجدولية الأدنى والأعلى في حالة وجود ثابت مقيد وعدم وجود اتجاه عام**			
k	%1	%5	%10
	I(1)	I(0)	I(1)
2	5.00	3.10	3.87
	4.13	3.10	2.63
			3.35

المصدر: مخرجات برنامج EViews8

\*: تشير إلى وجود تكامل متزامن عند مستوى معنوية 5%.

\*\* : Pesaran et al., (2001), Table CI (ii) Case II: Restricted Intercept and no Trend

انطلاقاً من النتائج التي خلصنا إليها في الجدول أعلاه، والتي تبين أن النموذج الأول هو الذي حقق فرضية

التكامل المتزامن، وهذا يعني وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والاستثمار والانفتاح التجاري

في الجزائر، أي أنهما لا يتعدان عن بعضهما البعض في الأجل الطويل.

### 3-3 تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة، المتمثلة في تأثير كل من مؤشر الانفتاح الاقتصادي

والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، يقوم نموذج تصحيح الخطأ على تصحيح أخطاء النموذج الأول

في إدخال المتغيرات الحقيقية المؤثرة في النموذج كمرحلة أحيرة للتكامل المتزامن، ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلات

التالية:

الجدول (10): نموذج تصحيح الخطأ

CointegratingEq:	CointEq1		
DLFDI(-1)	1.000000		
DLGROW(-1)	3.904676		
	(0.71371)		
	[ 5.47099]		
DLINDOUV(-1)	-21.21361		
	(5.98382)		
	[-3.54516]		
C	0.098285		
Error Correction:	D(DLFDI)	D(DLGROW)	D(DLINDOUV)
CointEq1	-0.013740	-0.367876	0.018822
	(0.06171)	(0.07006)	(0.00577)
	<b>[-0.22266]</b>	[-5.25105]	[ 3.26352]
D(DLFDI(-1))	-0.655615	0.049173	-0.000159
	(0.09308)	(0.10567)	(0.00870)
	[-7.04362]	[ 0.46533]	[-0.01831]
D(DLGROW(-1))	-0.105928	-0.004781	-0.043262
	(0.13945)	(0.15832)	(0.01303)
	[-0.75962]	[-0.03020]	[-3.31932]
D(DLINDOUV(-1))	0.319707	-4.574426	0.126595
	(1.89578)	(2.15229)	(0.17719)
	[ 0.16864]	[-2.12538]	[ 0.71448]
C	-0.081057	-0.104049	0.001661
	(0.24371)	(0.27669)	(0.02278)
	[-0.33259]	[-0.37605]	[ 0.07293]
R-squared	0.712032	0.767780	0.315880
Adj. R-squared	0.673636	0.736817	0.224664
Sum sq. resids	62.03451	79.95751	0.541895
S.E. equation	1.437991	1.632559	0.134399
F-statistic	18.54458	24.79694	3.462988
Log likelihood	-59.67885	-64.12043	23.27769
Akaike AIC	3.695934	3.949739	-1.044440
Schwarz SC	3.918127	4.171931	-0.822247
Mean dependent	-0.188791	-0.123275	0.000677
S.D. dependent	2.517128	3.182294	0.152634
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.094475	
Determinant resid covariance		0.059495	
Log likelihood		-99.60581	
Akaike information criterion		6.720332	
Schwarz criterion		7.520225	

المصدر: مخرجات برنامج EViews8

بما أن معامل سرعة تصحيح الخطأ غير معنوي (لأن قيمة ستودنت -0,22 أقل من القيمة الجدولية) فإن نموذج تصحيح الخطأ VECM غير مناسب لتمثيل العلاقة بين المتغيرات. كما أننا نلاحظ أن قيمة معامل التحديد  $R^2=0.71$ ، مما يعني ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة للمتغير التابع، حيث بلغت هذه القيمة 71%. فالنتائج الداخلي الخام للفرد لا تفسره فقط التغيرات الموجودة في النموذج المختار، بل تفسرهم تغيرات أخرى لم تدخل في النموذج بنسبة 29%.

### 3-4- اختبار العلاقات السببية وتحليل الصدمات:

بعد أن توصلنا من خلال النتائج السابقة لوجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل يقودنا ذلك الى اتمام باقي مراحل الاختبار، والمتمثلة في دراسة العلاقة في المدى القصير من خلال استعمال اختبار اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين باستعمال طريقة *Granger*، وتحليل دوال الاستجابة الدفعية.

### 3-4-1 دراسة العلاقات السببية:

سنقوم بإجراء اختبار اتجاه العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة، حيث يتم اختبار السببية على اختبار الفرضية

أثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر  
العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية، أو تأثير في المدى القصير بين المتغيرات الثلاثة وفق أشعة الانحدار  
الذاتي، من خلال تقدير معادلات العلاقات السببية، تمّ التوصل إلى النتائج التالية:

**الجدول(11): اختبار العلاقة السببية لجراجر**

Null Hypothesis	.Obs	F-Statistic	Prob.
DLGROW does not Granger Cause DLFDI	35	1.44157	0.2525
DLFDI does not Granger Cause DLGROW		1.33526	0.2783
DLINDOUV does not Granger Cause DLFDI	35	0.37403	0.6911
DLFDI does not Granger Cause DLINDOUV		2.21930	0.1262
DLINDOUV does not Granger Cause DLGROW	41	0.65478	0.5256
DLGROW does not Granger Cause DLINDOUV		0.51675	0.6008

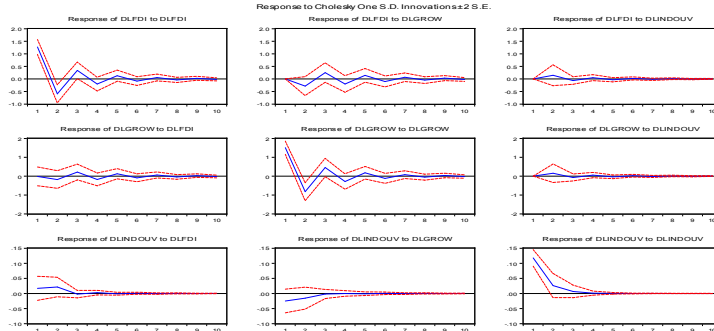
**المصدر: مخرجات برنامج EViews8**

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه يتضح أنّ كل الاحتمالات أكبر من مستويات المعنوية 1%، 5%، 10% بالتالي كل الفرضيات العدمية مقبولة، وعليه لا توجد علاقة سببية في المدى القصير، أي لا يوجد أية اتجاه للعلاقة السببية باتجاه تأثير الناتج الداخلي الخام للفرد، والانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، ونفس الملاحظة نسجلها في الاتجاه المعاكس.

يعبر عن مؤشر الانفتاح عن طريق العلاقة التالية: [(مجموع الصادرات + الواردات) / الناتج الداخلي الخام] بالتالي فهو يحاول معرفة ما إذا كان تحرير الصادرات والواردات يرفع من الناتج الداخلي الخام، وقد أظهرت النتائج الخاصة بالنموذج، وجود علاقة بين الناتج الداخلي الخام للفرد وكل من الانفتاح التجاري والاستثمارات الأجنبية المباشرة، في المدى الطويل، فالواقع يفرض أنّ تدخل الشركات الأجنبية المستثمرة في مجال المحروقات في الجزائر من شأنه أن يؤثر على نمو الاقتصاد، على اعتبار أنّ هناك علاقة مزدوجة بين الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج، وبالتالي يزيد دخل الأفراد وتحسن معيشتهم، لكن العلاقات السببية غابت في هذا النموذج لم يفسر لنا ما إذا كانت زيادة مؤشر الانفتاح والاستثمارات تؤثر في الناتج الداخلي الخام للفرد، (أو العكس يعني نقصان)، أو أنّ الناتج الداخلي الخام هو الذي يؤثر في هذين المتغيرين.

**2-4-3 تحليل الصدمات: سنحاول تحليل أثر استجابة النمو الاقتصادي لصدمات كل من الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال الشكل الموالي:**

### الشكل (06): استجابة النمو الاقتصادي للصدمات في كلا الاتجاهين



المصدر: مخرجات برنامج EViews8

انطلاقاً من الشكل أعلاه، نستخلص من هذه المنحنيات أهم صدمتين وهي استجابة النمو الاقتصادي لكل من مؤشر الانفتاح والاستثمار الأجنبي المباشر كالتالي:

- استجابة النمو الاقتصادي لصدمة الاستثمار الأجنبي المباشر: حيث نلاحظ أنها كانت بالنسبة للمدى القصير بشكل عام ضعيفة حيث انخفضت في الفترة الثانية بنسبة  $-0.011948$  ليصاحبها بعد ذلك انخفاض ثاني في الفترة الثالثة بنسبة  $-0.179558$ ، أما على المدى الطويل فقد عادت إلى وضع الاستقرار أي حتى نهاية الفترة العاشرة.
- استجابة النمو الاقتصادي للانفتاح التجاري: نجد أنه في الفترة الأولى لم يكن هناك تغير ملحوظ على عكس الفترة الثانية التي عرفت زيادة بنسبة  $0.155507$  وصاحبها انخفاض في الفترة الموالية بنسبة  $-0.070540$  ثم يعود بعدها للاستقرار في الفترات الموالية حتى آخر الفترة العاشرة.

#### خاتمة:

تبين النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الورقة البحثية أنه قد برزت عدة أسباب خارجية داخلية وخارجية دفعت بالجزائر إلى تبني عملية التحرير التجاري تمثلت الخارجية منها في التحولات الاقتصادية العالمية-التي من أهمها وجود أسواق خارجية معتبرة، إضافة إلى النمو الهائل للاقتصاديات الغربية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية- واهتمام الاتحاد السوفيتي، والأزمة البترولية لسنة 1986، أما الداخلية فكانت عبارة عن أزمة المديونية، وعجز الميزان التجاري، وتزايد معدلات التضخم، وقد انتهجت الجزائر كل من الخوصصة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر كأسس للتحرير التجاري.

رغم طرح برامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي من أجل تنويع الاقتصاد الجزائري، إلا أنه مازال ربيعاً، ورغم تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر والشراكة الأجنبية إلا أن المستثمرين الأجانب مازالوا يجدون صعوبات في عملية الاستثمار بسبب القرارات التي اتخذتها الحكومة لتدعيم المنتج المحلي وحماية الاقتصاد. وأخيراً أظهرت النتائج القياسية وجود علاقة تكامل متزامن بين الناتج الداخلي الخام للفرد وكل من هذا الانفتاح التجاري، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، على المدى الطويل في الجزائر، كما أنها أظهرت أنه لا توجد علاقة سببية في المدى

أثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

القصور، أي لا يوجد أية اتجاه للعلاقة السببية باتجاه تأثير الناتج الداخلي الخام للفرد، والانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، ونفس الملاحظة نسجلها في الاتجاه المعاكس أي أنّ العلاقات السببية لا تفسّر لنا ما إذا كانت زيادة مؤشر الانفتاح والاستثمارات تؤثر في الناتج الداخلي الخام للفرد، (أو العكس يعني النقصان)، أو أنّ الناتج الداخلي الخام هو الذي يؤثر في هذين المتغيرين في الجزائر.

## الهوامش والإحالات:

- 184 قدي عبد المجيد، "المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 249.
- 185 سوزي علي ناشد، "ثقافية العوائق الفنية أمام التجارة TBT تقييد ام تحرير للتجارة الدولية"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010، ص 11.
- 186 محمد صفوت قائل، "منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية"، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 16.
- 187 قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، المرجع السابق، ص 249.
- 188 مايكل ماندل، الأفكار التي غيرت العالم، الطبعة الاولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2009، ص 319.
- 189 جاري بيرتلز وأخرون، جنون العولمة، ترجمة كمال السيد، الطبعة الثانية، مركز الاهرام، مصر، 2001، ص 32.
- 190 14-13 JACQUES ELCAILLON, *la croissance économique analyse global*, édition CUJOAS, Paris, 1972, Page
- 191 نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الطبعة الثانية، دار ايجي، مصر، 1999، ص 44-43.
- 192 أحمد فاروق غنيم، حول تحرير التجارة، مركز المشروعات الدولية، *C.I.P.E*، على الموقع [www.cipe-arabia.org/files/pdf/book7.pdf](http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/book7.pdf)، ص 12، تم الاطلاع عليه يوم 14/05/2015، ص 4.
- 193 أولف لوو، الطريق إلى النمو الاقتصادي، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، 1989، ص 38.
- 194 محمد ثابت هاشم، التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص 119.
- 195 MATOUK Belattaf, *Economie Du Développement*, office des publications universitaires, ALGER, 2010, page 07.
- 196 SAMPAT MUKHERJEE, *Modern Economic Theory*, 4th edition, new age international publishers, New Delhi, 2003, page 928.
- 197 ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 175-178.
- 198 هذا النوع سارت عليه الدول الرأسمالية المتقدمة منذ الثورة الصناعية.
- 199 تم اعداد هذا الجدول بالاعتماد على هشام محمود الاقداحي، معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص 121، وشعيب بونوة، زهرة بن بخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010، ص 62، وعبد القادر رزيقالمخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 269، وأوسريز منور، التنمية الاقتصادية في البلدان النامية الاستراتيجية والأبعاد، *laboratoire des réformes économiques et intégration en économie mondiale*, *Revue des réformes économiques , développement et stratégies d'intégration en économie mondiale, écolesupérieure de commerce, Alger, n°03 , 2007 page 7-9*
- 200 شوقي ناجي جواد، إدارة الأعمال الدولية مدخل تنابعي، الطبعة الأولى، الأهلية، الأردن، 2002، ص 29.
- 201 على عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007.
- 202 شوقي ناجي جواد، إدارة الأعمال الدولية مدخل تنابعي، مرجع سابق، ص 27.
- 203 NADIM NOUR, «Algérie : économie cherche diversification», *L'ACTUEL N°104, magazine de l'économie et du partenariat international, les nouvelles revues algériennes, ANEP, régie Presse, Alger juin 2009, ALGERIE, page 14*.
- 204 علي الكنز، حول الأزمة 05 دراسات حول الجزائر والعالم العربي، دار بوشان، الجزائر، 1990، ص 71.
- 205 الهاشمي مقراني وآخرون، القطاع الصناعي الخاص والنظام العالمي الجديد (التجربة الجزائرية)، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، 2010، ص 79.
- 206 تم اعداد هذا الجدول استنادا الى عبد الغفار غطاس ومحمد زوزي، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2011، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2015، ص 285-286، وعجة الجبلاي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، الطبعة الأولى، الدار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2007، ص 130-131.
- 207 القانون رقم 93-12 الصادر بتاريخ 1993/10/05، الجريدة الرسمية رقم 64 الصادرة بتاريخ 1993/10/10، ص 3.
- 208 رفيقة حروش، نحو استراتيجية جديدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 22 ديسمبر 2013، ص 109.
- 209 Frederic Teulon, Dominique Bonet Fernandez, *pays riches, population pauvre : quelle stratégie de développement pour l'Algérie ?*, working paper series, IPAG, business school, Paris, page 11.
- 210 عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص 117.
- 211 سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1990-1989-2005)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013، ص 150.
- 212 أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلالات في ميزان المدفوعات، الطبعة الأولى، مكتبة حسن المصرية، لبنان، 2013، ص 220.
- 213 جلال أمين، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، خرافات شائعة عن التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 1995، ص 21.

- <sup>214</sup> بلعزوز بن علي، وطيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2006) بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر ومركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 41، 2008، ص 34.
- <sup>215</sup> بلعزوز بن علي، وطيبة عبد العزيز، المرجع السابق، ص 35.
- <sup>216</sup> عبد الرحمان تومي، الاقتصاد الجزائري بين الربيع والقيمة المضافة، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 18، السنة 2011، ص 151.
- <sup>217</sup> SALAH MOUHOUBI, *l'Algérie à l'épreuve des réformes économiques*, office des publications universitaires, ALGER, 1998, Page 71.
- <sup>218</sup> عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، المرجع السابق، ص 245.
- <sup>219</sup> سعد الله داوود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر: دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية، ميكانيزمات التوازن، الأسواق المالية، الصناديق السيادية، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 182.
- <sup>220</sup> عبد الرحمان تومي، قراءة نقدية لمشروع قانون المالية 2013، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 20، جويلية 2012، ص 76.
- <sup>221</sup> Guide Loyrette Nouel Algérie, *Le Contrôle Des Echanges Algérien*, collection droit pratique, BERTI Edition, Alger, 2011, Page 12.
- <sup>222</sup> BRAHIM LAKHLEF, *Qualité Des Institutions Reformes Et Résultats Economiques*, édition Alger- livres édition, Alger 2013, Page 17.
- <sup>223</sup> حسام علي داوود، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج eviews7، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2013، ص 361.
- <sup>224</sup> دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباينة، الملتقى الدولي لجامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013، ص 16.
- <sup>225</sup> رعد اسامة جار الله، مروان عبد المالك ذنون، قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع للفترة (1962-2010)، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق، العدد 114، المجلد 35، 2013، ص 39.
- <sup>44</sup> المرجع ناجي التوني، قياس آثار النظام الجديد للتجارة العالمية على البلدان العربية، آفاق اقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 25، العدد 97، 2004، جراهم دونكلي، ترجم.
- <sup>45</sup> مصطفى محمود، التجارة الحرة الأسطورة والواقع والبدائل، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009، ص 23.
- <sup>46</sup> مصطفى العبدالله الكفري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري آفاق المستقبل، 2010.
- <sup>47</sup> عيروط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2013.
- <sup>48</sup> حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر قضايا وتعريف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثالثة، 2004.
- 49 [perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=DZA&codeStat=BX.KLT.DINV.CD.WD&odeStat2=x](http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=DZA&codeStat=BX.KLT.DINV.CD.WD&odeStat2=x) consulter le 02/02/2015
- 50 <http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>
- 51 <http://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960/>
- 52 مركز الإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك
- 53 <http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=DZA&codeTheme=2&codeStat=NY.GDP.PCAP.KDPI> اطلع عليه يوم 2012/12/04
- 54 [http://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects/data?variable=BNCABFUND\\_CD\\_&region=MNA](http://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects/data?variable=BNCABFUND_CD_&region=MNA) consulter le 06/06/2015.
- 55 <http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>.
- 56 *ministère des finances algériennes.*